

Distr.: General
25 October 2023
Arabic
Original: English



الولايات المتحدة الأمريكية: مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إنه يعيد تأكيد مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإنه يشير إلى قراراته المتعلقة بمكافحة الإرهاب واختطاف المدنيين وأخذهم رهائن على أيدي المنظمات الإرهابية، وبحماية المدنيين والأطفال في النزاعات المسلحة، وبالجوع في حالات النزاع، وبالحالة في الشرق الأوسط، وإنه يشير إلى أن أي تدابير تتخذ لمكافحة الإرهاب يجب أن تمتثل لجميع الالتزامات التي يقضي بها القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني؛

وإنه يعرب عن بالغ القلق إزاء حالات التمييز والتعصب والتطرف العنيف التي تتجلى في شكل خطاب كراهية أو عنف قائم على أساس العرق أو الجنس أو الأصل الإثني أو الدين أو المعتقد، كأن يكون ذلك ضد أشخاص من بينهم - دون حصر - الأشخاص المنتمون إلى فئات دينية، ولا سيما الحالات التي تكون بدافع كراهية الإسلام أو معاداة السامية أو كراهية المسيحية، وغير ذلك من أشكال التعصب،

وإنه يؤكد من جديد أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يمثل أحد أشد الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين وأن أي عمل إرهابي هو عمل إجرامي لا يمكن تبريره بغض النظر عن دوافعه، وبصرف النظر عن توقيته أو هوية مرتكبيه،

وإنه يعرب عن بالغ القلق إزاء تدهور الحالة في المنطقة، وإنه يشدد على ضرورة حماية جميع السكان المدنيين - بمن فيهم الإسرائيليون والفلسطينيون وفقا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان،

وإنه يعرب عن بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية في غزة وآثارها الفادحة على السكان المدنيين، ولا سيما الآثار غير المتناسبة التي تلحق بالأطفال، وإنه يشدد على ضرورة إتاحة إمكانية وصول المساعدة الإنسانية بشكل كامل وسريع وآمن ودون عوائق،

وإنه يشير إلى أنه لا يمكن التوصل إلى حل دائم للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني إلا بالوسائل السلمية، استنادا إلى قراراته ذات الصلة، وإلى رغبته في ذلك الحل،



وانذ يلاحظ أن حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية في غزة لا تدافع عن كرامة الشعب الفلسطيني أو تقرير مصيره، وأن العديد من الدول الأعضاء قد صنفت حماس على أنها منظمة إرهابية،

وتصميها منه على القيام، بجميع الوسائل، ووفقا لميثاق الأمم المتحدة وسائر الالتزامات التي يقضي بها القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني، بالتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جزاء الأعمال الإرهابية؛

1 - **يرفض ويدين بشكل قاطع** الهجمات الإرهابية الشنيعة التي شنتها حماس والجماعات الإرهابية الأخرى في إسرائيل اعتبارا من 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وكذلك أخذ وقتل الرهائن والقتل والتعذيب والاعتصام والعنف الجنسي واستمرار الإطلاق العشوائي للصواريخ؛

2 - **يعرب** عن عميق تعاطفه وتعازيه للضحايا وأسره ولحكومة إسرائيل وجميع الحكومات التي استهدفت مواطنوها وفقدوا أرواحهم في الهجمات المذكورة أعلاه؛

3 - **يعرب كذلك** عن عميق تعاطفه وتعازيه للمدنيين الفلسطينيين وجميع المدنيين الآخرين الذين فقدوا أرواحهم منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، بما في ذلك في المستشفى الأهلي في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2023؛

4 - **يؤكد من جديد** الحق الأصيل لجميع الدول في الدفاع الفردي والجماعي عن النفس على النحو المكرس في المادة 51 من الميثاق، ويؤكد من جديد أيضا أنه يجب على الدول الأعضاء، لدى الرد على الهجمات الإرهابية، أن تمتثل امتثالا تاما لجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني؛

5 - **يحث بقوة** جميع الأطراف على الاحترام والامتثال التامين للالتزامات التي يقضي بها القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الالتزامات المتصلة بتسيير الأعمال القتالية وبمماية السكان المدنيين، بمن فيهم المدنيون الذين يحاولون الوصول إلى أماكن آمنة، وبمماية البنى التحتية المدنية، ويكرر تأكيد الحاجة إلى اتخاذ خطوات مناسبة لضمان سلامة المدنيين والعاملين في المجال الإنساني ورفاههم وحمايتهم، فضلا عن سلامة منشآت وموارد المساعدة الإنسانية وحمايتها؛

6 - **يؤكد من جديد** وجوب أن يكون تنقل الأشخاص طوعا ومأمونا ومتسقا مع القانون الدولي ويحث جميع الأطراف على اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز أمن ورفاه المدنيين وحمايتهم، بمن فيهم الأطفال، لدى السماح لهم بالتنقل المأمون؛

7 - **يدين** بأشد العبارات جميع أعمال العنف والأعمال العدائية ضد المدنيين، فضلا عن استمرار الانتهاكات الجسيمة والمنهجية والواسعة الانتشار لحقوق الإنسان، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، وأعمال التدمير الخسيسة من قبل حماس، بما في ذلك استخدامها المستهجن للمدنيين كدروع بشرية ومحاولتها إحباط حماية المدنيين؛

8 - **يطلب** بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن المتبقين الذين أخذتهم حماس والجماعات الإرهابية الأخرى، فضلا عن استمرار سلامتهم ورفاههم ومعاملتهم معاملة إنسانية بما يتفق مع

القانون الدولي، ويعرب عن تقديره للجهود التي تبذلها جميع الدول، بما في ذلك قطر، للإفراج في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2023 عن رهينتين أخذتهما حماس؛

9 - **يدعو** إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة، التي تشمل على وجه التحديد الهدن الإنسانية، للسماح بالوصول الكامل والسريع والأمن ودون عوائق طبقاً للقانون الدولي الإنساني للمساعدات الإنسانية المقدمة من وكالات الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية وشركائها المنفذين واللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها من المنظمات الإنسانية المحايدة، لتيسير توفير السلع والخدمات الأساسية الضرورية المهمة لرفاه المدنيين في غزة بشكل مستمر وكاف ودون عوائق، بما في ذلك على وجه الخصوص المياه والكهرباء والوقود والغذاء والإمدادات الطبية؛

10 - **يرحب** بإعلان الأمين العام في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2023 عن توفير الإمدادات الإنسانية بصفة أولية للمدنيين في غزة عبر معبر رفح، فضلاً عن إيصال إمدادات إضافية في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ويدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة دعم جهود الأمم المتحدة ومصر والأردن وغيرها لمواصلة إتاحة الوصول الكامل والسريع والمأمون بدون عوائق طبقاً للقانون الدولي الإنساني والبناء على هذه الخطوة الأولى المهمة، بطرق منها تعزيز خطوات عملية إضافية مثل إنشاء ممرات إنسانية وغير ذلك من المبادرات لإيصال المساعدات الإنسانية إلى المدنيين بصورة مستدامة؛

11 - **يكرر** تأكيد مناشدة جميع الأطراف في النزاع المسلح الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان بما في ذلك فيما يتعلق باحترام المدنيين وحمايتهم والحرص على تجنب إصابة الأعيان المدنية، بما في ذلك الأعيان الضرورية لتقديم الخدمات الأساسية للسكان المدنيين، والامتناع عن مهاجمة أو تدمير أو إزالة أو إتلاف الأعيان الضرورية لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة واحترام وحماية الأفراد العاملين في المجال الإنساني والشحنات المستخدمة في عمليات الإغاثة الإنسانية؛

12 - **يشدد** على وجوب احترام وحماية المرافق المدنية والإنسانية وفقاً للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك المستشفيات الطبية والمرافق الطبية والمدارس وأماكن العبادة ومرافق الأمم المتحدة، فضلاً عن العاملين في المجال الإنساني، والعاملين في المجال الطبي الذين يقومون حصراً بواجبات طبية، ووسائل نقلهم، ويدعو جميع الأطراف إلى العمل بشكل متنسق مع هذه المبادئ والقواعد؛

13 - **يوكّد** أهمية التنسيق وعدم التصادم لحماية جميع المواقع الإنسانية، بما في ذلك مرافق الأمم المتحدة، والمساعدة في تسهيل تنقل قوافل المساعدة؛

14 - **يحث** الدول الأعضاء على تكثيف جهودها لقمع تمويل الإرهاب، بطرق منها تقييد تمويل حماس من خلال الجهات ذات السلطات السارية على المستوى الوطني، وفقاً للقانون الدولي وبما يتسق مع القرار 2482 (2019)؛

15 - **يدعو** جميع الدول والمنظمات الدولية إلى تكثيف الخطوات العاجلة والملموسة لدعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ودول المنطقة لمنع تصاعد العنف في غزة أو امتداده أو توسعه إلى مناطق أخرى في المنطقة، ويدعو جميع من لهم نفوذ إلى العمل من أجل تحقيق هذا الهدف، بطرق منها مطالبة حزب الله والجماعات المسلحة الأخرى بالوقف الفوري لجميع الهجمات التي تشكل انتهاكات واضحة للقرار 1701 (2006) وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛

- 16 - **يدعو** جميع الدول إلى اتخاذ خطوات عملية لمنع تصدير الأسلحة والعتاد إلى الميليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية العاملة في غزة، بما في ذلك حماس؛
- 17 - **يشدد** على أن السلام الدائم لا يمكن أن يقوم إلا على أساس الالتزام الدائم بالاعتراف المتبادل والاحترام الكامل لحقوق الإنسان والتحرر من العنف والتحرير، ويؤكد الحاجة الملحة إلى بذل جهود دبلوماسية لإحلال سلام شامل يستند إلى الرؤية المتمثلة في منطقة تعيش فيها دولتان ديمقراطيتان، إسرائيل وفلسطين، جنباً إلى جنب في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها على النحو المتوخى في قراراته السابقة، ويدعو إلى استئناف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بما في ذلك حل الدولتين؛
- 18 - **يعرب** عن تضامنه مع جميع الشعوب التي تتوق إلى سلام دائم قائم على حل الدولتين، وكذلك عن تأييده للتدابير العملية، المتقنة مع القانون الدولي، اللازمة للمساهمة في إنهاء دوامة العنف وإعادة بناء الثقة وتهيئة الظروف اللازمة لتعزيز السلام والأمن؛
- 19 - **يقرر** أن يبقى المسألة قيد نظره.